

البحث الموسوم

القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية

دراسة حالة

"عينة من المصارف العراقية"

تقدم به

صادق راشد الشمري

الخبير المالي والمصرفي

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

الى

المؤتمر العلمي الثالث

لجامعة الإسراء الأهلية

المنعقد في نيسان 2009

عمان - الأردن

القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

المستخلص

أن إدارات المصارف عليها ان تقوم ببعض الاجراءات لغرض مواجهة ومعالجة حالات التعثر او الفشل وكيفية درء او تجاوز مخاطر الازمات المالية , حيث ينبغي عليها ان تقوم بصياغة ورسم استراتيجيات خاصة بها من أجل معالجة القروض المتعثرة لديها سيما اذا علمنا ان اسباب الازمات التي حدثت تعود الى انفلات وعدم احترام الجهاز المصرفي للسياسات الدولية المتعارف عليها اي عدم الانضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم في ادارة الربحية والسيولة وادارة مخاطر الائتمان وادارة كفاية راس المال وكذلك في التحايل على اجراءات الرقابة المصرفية المعتادة من خلال التخلص من القروض المشكوك في تحصيلها عن طريق نقلها من ميزانيات المصارف وتحويلها الى سندات ثم تسويقها الى كثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية وعند عدم التسديد تبدأ مشكلة نقص السيولة والى ارتفاع تكاليف التمويل والحصول على السيولة المطلوبة علماً ان الازمة المالية الاخيرة وحسب مصادر امريكية وعالمية انها التهمت حتى نهاية عام 2008 بحدود 23 تريليون دولار من الثروات الموظفة في سوق المال العالمية التي انخفضت قيمتها السوقية من 52 تريليون دولار في تموز 2007 الى 28 تريليون دولار نهاية 2008 وهذا مما شكل خللاً في النظام المالي والمصرفي عموماً , حيث بدأت بأزمة مصرفية (أزمة الرهن العقاري) وأصبحت أزمة اقتصادية

ABSTRACT

The directorates of the banks must be do actions to confrontation and treating the failure and to be blocked situation, then to show how to passing the danger of finances crisis, whereas the directorates must undertake the special strategies to treat the adverse advances.

Specially if we know that the causes of this crisis belongs to disengagement and conforming the conventional international politics , its meaning disengagement the constitution of the banking jobs to management the interest the danger of credit , sufficiently of the reserve capital and how to bluffing the legal proceeding of the usual banking observation throw release from the credits that collection its may be under suspicion , by to post its from banking budget and then conversion its to policy marketing its to many financing establishments by seducer bides .

In case of un payment, the problem of the finance crisis is beginning and the cost of financing start increasing.

For information the present international crisis according to American and international proveniences until the end of the year 2008 to swallow up

approximately (23) trillions USD from the wealth that invested in the international bourses that its marketing value to decrease from 52 trillions USD in July 2007 to 28 trillions USD in the end of the year 2008 , and that led to make a disorder in the international financing and banking system , this crisis beginning from banking crisis (landed mortgage) then become an economic crisis.

So that the directorates of the banks must be do some actions to treat to be blocked credits.

المقدمة Introduction

أن موضوع إدارة القروض المتعثرة والنتائج المتمخضة عنها أصبح يشكل جدلاً ونقاشاً فكرياً في العمل المصرفي والمؤسسي لما له من ابعاد خطيرة على السياسات الائتمانية للمؤسسات المالية والمصرفية وبالتالي يقف حائلاً امامها في تحقيق عوائد مثلى او توسيع حصتها السوقية لذلك لا بد من معرفة ماهية القروض المتعثرة والاسباب التي تكمن وراء تعثر هذه القروض , كما يعتبر من الموضوعات التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والمفكرين الماليين والمصرفيين لذلك فإن هذا البحث يعتبر دعوة مباشرة الى إدارات الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية طالما انها تعتبر الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز على اعتبار أنها مؤسسات مالية تقدم الكثير من الخدمات المالية والمصرفية الى وحدات الطلب او العجز في جميع المجتمعات وتمتد اذرعها الى جميع القطاعات (صناعية - زراعية - خدمية - ... الخ) .

لذلك فإنها تعتبر الوسيط ما بين وحدات الفائض ووحدات العجز والقسم الاخر يصفها على انه يمكن تشبيهها بالقلب في الجسم فهو يضخ الدم الى جميع أنحاء الجسم لذلك فإن المؤسسات المالية والمصرفية تضخ الأموال الى جميع القطاعات من اجل تميمتها وتطويرها وإعادة الحياة بها ... على اعتبار ان المؤسسات المالية والمصرفية هي حلقة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد وانعكاساً لأنظمتها الاقتصادية والمالية باعتبارها عماد الاقتصاد ومحوره ولا تتقدم الدول او تتطور بدون نظام مصرفي معافى وسليم وذلك لما يوفره هذا النظام من إمكانيات من خلال أنشطته وعملياته إذ أن عملية بناء اقتصاد أي بلد مهما كان نوعه فإن هذه المؤسسات تحتل أهمية جوهرية بأعمالها اكبر المؤسسات المالية في ذلك الاقتصاد وتشكل محوره .

- ان نشاط المؤسسات المالية والمصرفية الأساسي هو في منح القروض والتسهيلات المصرفية ومنح الائتمان وقبول الودائع , ومن خلال هذا النشاط ستواجه المصارف مخاطر عدة منها مخاطر الائتمان Credit Risks , وما تتمخض عن هذه المخاطر من مشاكل في سداد هذا الائتمان وهو ما يمثل القروض المتعثرة الذي يحاول البحث التعرف على جوانبه الاساسية .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تعرض المصارف الى مخاطر الائتمان التي تتمثل بشكل كبير في القروض المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها) لكون الائتمان أهم توظيف لاموال المصارف الذي يحقق لها العوائد ولحدوث مشاكل بيئية عديدة تجعل من مسألة (القروض المتعثرة) أمراً حاصلاً في أكثر المصارف بسبب نقص في المعلومات المرتبطة بالجدارة الائتمانية للمقترض ولتساهل المصارف بعض الاحيان في منح الائتمان رغبة في تحقيق الربحية دون تقدير حقيقي لحجم المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها المصرف , وتتعلق مشكلة البحث من التساؤلات الآتية :-

1. ما مدى تعرض المصارف الى مشكلة القروض المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها) .
2. ما مدى تأثير مشكلة القروض المتعثرة على حصول الازمة المالية .
3. هل أن للقروض المتعثرة في المصارف دوراً أساسياً في حصول الازمات المالية

هدف البحث

يهدف البحث الى :-

1. تسليط الضوء على موضوع القروض المتعثرة في المصارف وأسبابها ونتائجها .
2. تحليل واقع مشكلة القروض المتعثرة في عينة من المصارف العراقية الخاصة .
3. بيان أثر القروض المتعثرة على حصول الازمات المالية في المصارف .
4. تحليل دور المصارف في معالجة هذه المشكلة بآلياتها المصرفية المختلفة .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ما يأتي :

1. أنه يركز على أحد المشاكل المهمة التي تواجه المصارف والناجمة من أهم استخدام لاموال المصارف الا وهي مشكلة القروض المتعثرة .
2. أن لهذه المشكلة ابعاد عديدة تؤثر على القطاع المصرفي في الدول المختلفة .
3. أن لموضوع القروض المتعثرة تأثير في حصول الازمات المالية في العديد من الدول وبالاخص الازمة العالمية الحالية التي ادت الى مشاكل عديدة في النظم الاقتصادية والمالية في العديد من دول العالم الغربي والعربي .

حدود البحث

تتمثل الحدود المكانية للبحث في المصارف (العراقية الخاصة 26 مصرفاً) , أما الحدود الزمانية فهي تمثل المدة من 2006 و 2008

مصادر المعلومات :

فيما يتعلق بالجانب النظري فقد تم الاعتماد على الادبيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع من الكتب والدوريات وشبكة الانترنت , أما الجانب التطبيقي فقد أعتمد على التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث وبعض المؤشرات من البنك المركزي العراقي والتي غطت مدة البحث .

المبحث الاول

أطار مفاهيمي عن الائتمان المصرفي ومخاطره

عرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال او يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته* , كما تم تعريفه "بأنه القرض الذي تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سد احتياجاتها الآنية او الطارئة**".

التعريفين لم يكن فيهما اختلاف سوى أن الاول فقد عرفه من الجهة المانحة أما الثاني فقد جاءت من الجهة التي حصلت على التمويل , لذلك فإن الائتمان المصرفي ينبغي أن يشمل الضمانات والاعتمادات المستندية وجميع أنواع التسهيلات التي تساعد المصرف على تحقيق رسالته المنشودة وتحقيق ربحية وأرضاء الزبائن .

أما المخاطر الائتمانية : فهي تمثل عدم قيام احد زبائن المصرف بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وذلك وفق الشروط المتفق عليها*** أو عدم سداد زبائن المصرف لما عليهم من التزامات مستحقة.

لذلك نستطيع القول بأن العمل المصرفي تكتفه الكثير من المخاطر RISKS وهذه بالنتيجة تنعكس على أرباح المصرف وأداءه المالي , سيما اذا علمنا بأن المخاطر الائتمانية هي لازمة من لوازم التسهيلات الائتمانية فأذا تحقق هذا الاحتمال فسوف تتحول هذه المخاطر المحتملة الى ما يعرف بالديون المتعثرة .

- فالمخاطر الائتمانية هي عجز محتمل مرتبط بإمكانية قيام الزبون بسداد ما عليه من التزامات .
- أما التعثر فهو عجز مؤكد ينتج عن عدم قيام الزبون بسداد التزاماته في إطار الاتفاق المبرم بين الطرفين

*السيسي , صلاح الدين حسن - دراسات الجدوى وتقويم المشروعات بين النظرية والتطبيق

** سليمان , عبد العزيز عبد الرحيم , التمويل والادارة المالية - الخرطوم 2004

*** مصدر سابق

المخاطرة الائتمانية Credit Risk

تشير الى عدم مقدرة الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها او عندما يتخلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد وتعتبر هذه المخاطرة من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر، كما لم يعد من المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل، مع العرض أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد طالبت المصارف بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية (ملاءة) رأس مال مناسب لا يقل عن 8% وتم تحديده في العراق الى 12% وذلك لتغطية مخاطر الائتمان أي احتمال عدم إيفاء المقترض بتسديد مبلغ القرض والفائدة المستحقة عليه في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقق الخسارة نتيجة ذلك وضياع فرص استثمارية من جراء عدم توظيفها لذا لا بد من تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض هامش الخسارة الناجمة عنها وبإمكان إدارة المصرف أن تتحقق اذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة وتتمتع بمقدرة على المتابعة ومراقبة القرض بعد منحه والتأكد من الأنشطة التي استعمل بها (أنظر الهرم الاقراضي) .

إن السياسة الائتمانية الدقيقة والسليمة هي التي تقتضي أن تكون هذه القروض قابلة للتسديد لتجنب الخسارة، وتلعب إدارة المصرف وخبرتها وكفاءة أجهزتها دوراً حيوياً في هذا المجال. وبما أن جميع المصارف وبدون استثناء تواجه مخاطر الائتمان فضلاً عن خطورة هذه المخاطرة فسوف نقوم بالتركيز عن كيفية معالجة هذه المخاطرة، وبالإمكان تحديد أربعة أساليب من الممكن أن تدعم المصارف بالتخفيف او تقليل هذه المخاطرة وهي

1- تسعير القرض: يجب تحديد مبلغ هذا القرض مضافاً اليه سعر الفائدة السائد في السوق بالإضافة الى علاوة المخاطرة والمصاريف الإدارية الأخرى.

2- حدود الائتمان: إن معظم المصارف العراقية تنظر الى الملاءة المالية باعتبارها كل ما يملكه الزبون من أموال منقولة وغير منقولة، واذا رجعنا الى القواعد الدولية السائدة في العالم سنلاحظ أن الملاءة المالية تنصرف فقط الى فحص الأموال المنقولة وغير المنقولة المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه الزبون لغرض الحصول على الائتمان او القرض او التسهيلات المطلوبة بشتى أنواعها، حيث تقوم المصارف باحتساب المكشوف كنسبة من رقم أعمال النشاط الذي يمكن أن يتعرض الى تفاوت زمني بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

أما بالنسبة للخصم فهو عملية شراء ديون العميل الحقيقية والتي ينبغي ان تشكل نسبة من رقم أعمال نشاطه أيضاً.

وعلى هذا الاساس نلاحظ أن التسهيلات التي تمنح للزبائن في العراق عن الملاءة المالية هي أنها أصبحت تمنح للزبائن بعيداً عن حجم أنشطتهم التجارية وإنما على أساس ما يملكه من أموال منقولة وغير منقولة، وهذا أدى بالنتيجة الى أن يكون حجم التسهيلات أكبر من استحقاقها الذي أصبحت تمنح للزبون بعيداً عن حجم أنشطته التجارية والذي بدوره أدى الى تكدؤ في التسديد.

ومن هذا المنطلق فإن معظم المصارف لا تعتمد على تسعير القروض فقط عند اتخاذ قرار الإقراض، وعادة ما يتم وضع قيوداً محددة للائتمان، لذلك فإن المقترضين يجدون أنفسهم خاضعين لحدود هذا الائتمان .

3- الضمان: إن المصارف عند قيامها بمنح القروض للزبائن قد تتعرض الى ظروف معينة تلجأ الى طلب ضمانات وحسب ما ورد ذكره أعلاه لتمنح للزبون وفق نسبة رقم الأعمال لا تتجاوز نسبة معينة تقدر 10-15% من قيمة الضمانات المقدمة - وتستخدم هذه الضمانات لتقليل المخاطر عن الائتمانات الممنوحة- ومع ذلك اذا كان سعر الضمان (على سبيل المثال - الأبنية- العقارات او الاسهم) قد اصبح منقلباً عند ذلك لا يتم تغيير سعر القرض فإن المصارف تطلب ضمانات لتعويض تزايد احتمال الخسارة المترتبة على عدم سداد القرض او صعوبة تسيلها مما تشكل عائق امام المصرف لاسترداد المبالغ التي اقرضها .

4- التنوع: قد تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر العالية وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها من خلال التنوع، لذلك فإن المصارف العراقية مدعوة الى قيامها بتنوع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها الى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى حيث تقوم بتوزيع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتلافى المخاطر التي تترتب عن ذلك، والتي قد يتعرض بعضها لأزمات مالية معينة ، أي عدم التركيز في منح قطاع دون القطاعات الأخرى .

كما ينبغي ان تقوم المصارف بوضع حدود او سقف (حد أعلى) لما يمكن ان يمنحه من قروض لكل قطاع ولكل مشروع داخل القطاع ومن المبادئ التي ينبغي اتباعها في توزيع الائتمان بين المشاريع (إن المصرف حينما يمنح قرضاً لمشروع مالي يواجه به حاجة موسمية او مؤقتة فإنه متى استحق سداد القرض وتم سداه ، يوجه المصرف ذلك المبلغ المسدد نحو تمويل نوع آخر من الأنشطة ذي الطبيعة التمويلية المغايرة وتوقيت تمويلي مختلف لكي ينوع من نشاطه في توظيف الأموال ويتفادى تركيزها في ناحية واحدة الأمر الذي يقلل من المخاطر التي يواجهها ويتيح له فرصاً أوسع لخدمة المجتمع وأسعاد ابناءه .

المبحث الثاني

العناصر الأساسية في سياسة الإقراض ومنح الائتمان:

هناك مجموعة من العناصر التي تشكل حيز الزاوية لهذه السياسة وهي:

1. عناصر خاصة بالزبون CUSTOMER

2. عناصر خاصة بالمصرف BANK

3. عناصر خاصة بالقرض LOAN

مع العلم أن هذه العناصر مجتمعة ترتبط بحجم المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف من خلال منح الائتمان في حالة عدم دراستها دراسة مستفيضة ، لذا لا بد من قيام ادارة المصرف من دراسة كل عنصر من هذه العناصر دراسة شاملة للوقوف على سلامة Safety العملية الإقراضية وما هي الأساليب التي يمكن التعاون مع الزبون لتجاوز هذه المخاطر RISKS ؟ .
ومن هذا المنطلق سيتم ايضاح كل عنصر من هذه العناصر :

(1) العناصر الخاصة بالزبون CUSTOMER:

من خلال المثلث أو الهرم الإقراضي الموضح بالشكل (3) يتبين لنا مدى الترابط بين عناصره المختلفة من أجل سلامة العملية الإقراضية:
ويمكن ان نطلق عليها (5Cs) وكالاتي :

أ- خصائص شخصية المقترض أو الزبون Character:

وهي تشير الى استقامة الزبون ومدى الثقة به، كما ينبغي على المحلل المالي أن يقوم بتقييم سلامة المركز المالي للزبون ورغبته في التسديد ، اما اذا كانت هناك شكوك خطيرة تجاه القرض فينبغي عندها رفض تقديم طلب القرض، وبالأساس يتطلب معرفة توافر العناصر الأخلاقية في قرار الإقراض.

ب- راس المال Capital:

ويشير الى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له، كما يتطلب ملاحظة كيفية بقاءه ، هل تستطيع الشركة او الفرد الصمود ومواجهة حالات التدهور في المركز المالي باعتبار ان رأس المال يعتبر هو الدعامة الأساسية والذي يساعد على التخفيف من الخسائر مما يضعف مع ذلك احتمالات حالات حصول الإفلاس Bankruptcy.

ج- قدرة الزبون Capacity :

وتشير الى ان العميل له قدرة على الاستدانة من المصرف وتختلف من عميل لآخر ، كالشركات الكبيرة وكذلك مقدرة الفرد او الشركة على الاستدانة ومدى تمتعه بالاهلية القانونية اذا كان قاصراً او متخلفاً عقلياً .

وكما تدل على الحالة القانونية للزبون وخبرة الإدارة في تعزيز وتقوية العمليات لتستطيع الشركة والافراد من تسديد التزاماتها كما ينبغي أن يتوفر للمشروع مصادر تدفقات نقدية Cash Flows واضحة وكذلك مصادر نقدية بديلة لغرض تسديد الديون، كما ينبغي على الفرد أن يكون قادراً على توليد دخل من خلال الأنشطة التجارية التي يزاولها.

د- الضمان الإضافي Collateral :

وتعتبر المصدر الثانوي للمقترض في التسديد أو الضمان في حالة الفشل Default في امتلاك موجودات يستطيع المصرف الاستيلاء عليها وتحويلها الى سيولة عند تقصير المقترض هو أمر يقلل في الخسارة ولكنه لا يبرر القيام بتسليف مبلغ عند اتخاذ القرار الإئتماني في الأصل.

مع العرض ان اي طلب تسليف لا تتوافر فيه العناصر الاساسية لتشكيل قناعة لدى المصرف بسلامة الطلب , فان الضمانة التي يعرضها المقترض يجب ان لا تؤثر في هذه القناعة لكن في حالة وجودها سيكون لديه ميل اكثر لقبول نسبة اعلى من المخاطر كما ويجب ان تتصف الضمانة بسهولة تسويقها وسهولة التقدير , واستقرار القيمة وعدم قابليتها للتلف وسهولة نقل ملكيتها .

هـ- الظروف Conditions:

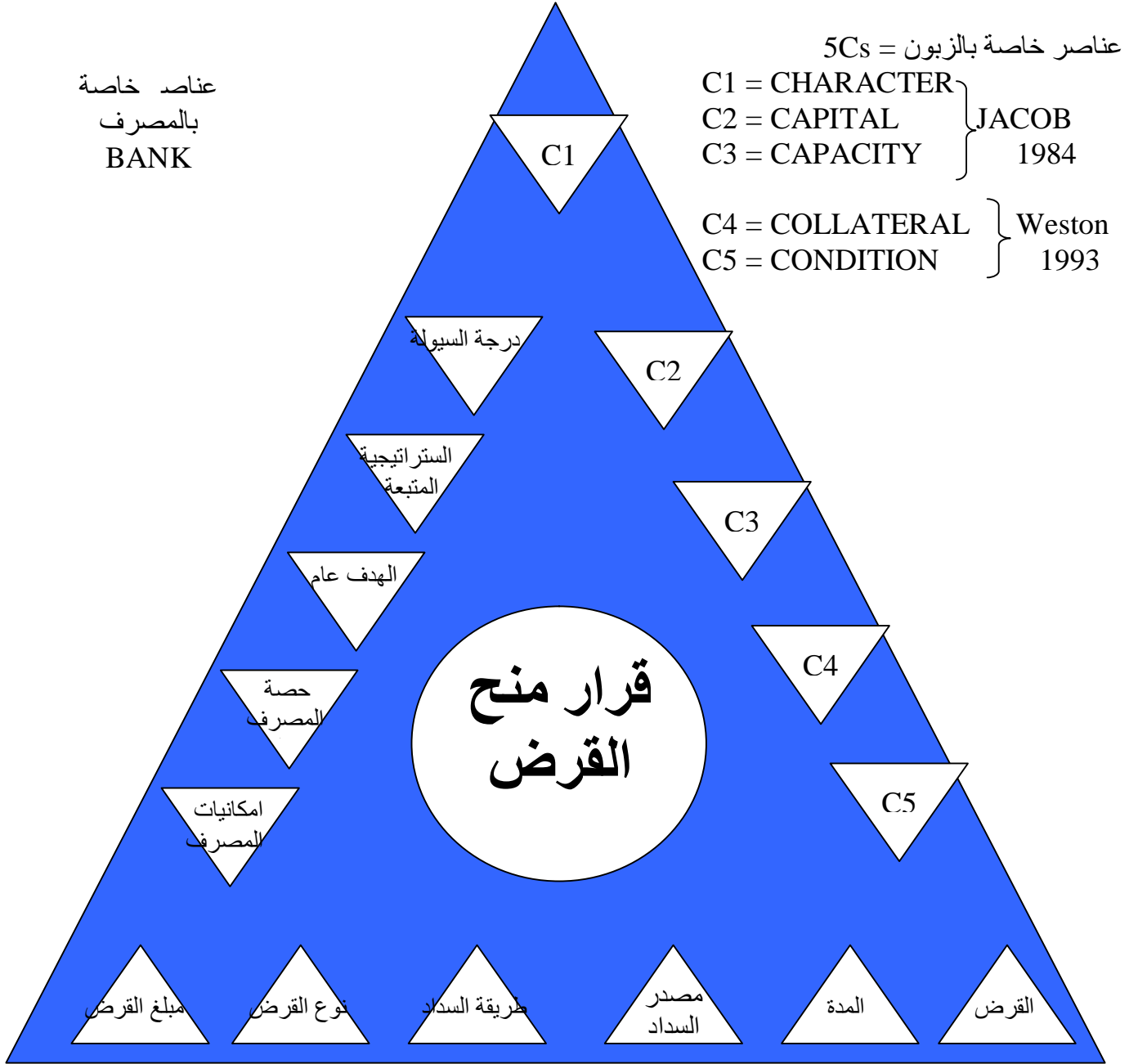
وهي تشير الى البيئة الاقتصادية أو ما يخص الصناعة من عوامل تجهيز وإنتاج وتوزيع مؤثرة في عمليات الشركة وتباين مصادر التسديد النقدي بتباين دورة العمل أو الطلب الاستهلاكي.

اما الجانب الأساسي في تلك العناصر يتطلب إمكانية معرفة القدرة الإيرادية للزبون سواءً كانت منشأة تجارية - صناعية أو غيرها - أو المقدرة على خلق الإيرادات والتي من خلالها يتمكن المقترض من تسديد القرض، كما ينبغي تحديد المؤشرات الخاصة بالتحليل المالي لمعرفة متطلبات السيولة المتاحة.

ومن خلال الشكل (3) يتضح لنا مدى الترابط والتكامل بين العناصر المختلفة لاهم عناصر سياسة الاقراض .

شكل (3)

العناصر المهمة في إستراتيجية الاقراض



عناصر خاصة بالقرض
المصدر: إعداد الباحث

(2) العناصر الخاصة بالمصرف BANK

ويشار الى القضايا المتعلقة بانشطة المصرف ومنها :

أ- درجة السيولة Liquidity

وهي تتمثل في حجم الأموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف وفي المصارف المتعاملة وايضاً في خزائن البنك المركزي، وكذلك في حوالات الخزنينة والتي بإمكانها ان تتحول الى سيولة بسرعة وبدون خسائر تذكر، كما انها تحقق للمصرف عائد قليل مع العرض ان هناك بعض المتطلبات التي تؤثر على عملية السيولة لدى المصرف وهي :

1 - نسبة الاحتياطي القانوني ، وهي تمثل حجم المبالغ التي يقوم المصرف بايداعها لدى البنك المركزي من حجم الودائع المودعة لديه مع العلم ان النسبة المحددة في العراق هي 20%

النقدية في المصرف + النقدية في المصارف ولدى البنك المركزي (بالعملة المحلية والأجنبية)

وتقاس =

إجمالي الودائع

وتكون هذه الاحتياطيات بدون فائدة ، إلا اذا تجاوزت نسبة ال 20% حسب قانون البنك المركزي فانه من المحتمل ان يقوم البنك المركزي بمنح المصرف فائدة عن هامش الزيادة عن ال 20% .

2 - نسبة السيولة القانونية ان قوانين البنوك المركزية ألزمت المصارف التجارية بأن تحتفظ بسيولة في أرصدها تتحدد بنسبة معينة حتى لا تواجه بحالة من حالات العجز أو التوقف عن الدفع وتقاس:-

نقدية في الصندوق+أرصدة لدى المركزي+ ذهب +اوراق مالية مخصصة تستحق خلال 3 أشهر+مستحق على المصارف + أوراق مالية حكومية + أدون الخزنينة + شهادات وأوراق مالية

=

الودائع بالعملة المحلية والأجنبية + المستحق للمصارف + شيكات وحوالات
وسندات مستحقة الدفع + الجزء غير المغطى نقداً من خطابات الضمان

إن هذه النسبة سوف تحد من قدرة المصارف على التوسع في منح القروض والتسهيلات الأخرى ، وبالتالي انهيار الجهاز المصرفي ككل في حالة أي ظاهرة افلاس لأي مصرف ولمعالجة مثل هذه الحالة ينبغي معرفة مفهوم رأس المال وأهميته بالنسبة للجهاز المصرفي وأهم السياسات الخاصة بزيادة رأس المال (أو ما يطلق عليها مصادر زيادة رأس المال) وما هي الإجراءات الخاصة لقياس سلامة المركز المالي والنسب المهمة فيها .

ب- الاستراتيجية المتبعة في المصرف

تؤثر الاستراتيجية التي يبنو المصرف اتباعها في قرار منح القرض او التسهيل فأما أن

تكون:

1 - استراتيجية إقراض هجومية: Aggressive Strategic

إن أسلوب الإقراض الهجومي في هذه الاستراتيجية ستكون حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة، حيث أن نجاح هذا الأسلوب يكمن في دقة التنبؤات بشأن اتجاه أسعار الفائدة فإذا كانت التنبؤات صحيحة حقق المصرف نجاحاً في كسب المزيد من الأرباح والعوائد، لكن التنبؤات دائماً تتصرف الى المستقبل والمستقبل دائماً تكون صورته غير واضحة ولا أحد يستطيع أن يتنبأ ماذا يحدث غداً، المهم انه في هذه الحالة اذا لم تتحقق تلك التنبؤات فإن المصرف سيتعرض الى خسائر كبيرة قد تفقده أصل المبالغ المقترضة مضافاً اليها الفوائد، وهذا سيؤدي بالضرورة الى فقدان رأس المال ويطل أيضاً أموال المدخرين ، وتؤدي الى حالة إعلان افلاس المصرف وخروجه من السوق المصرفية والى الملاحظات القانونية، لذلك ينبغي أن تكون لديه إدارة سليمة ومدركة وقادرة على الاستقراء وتحليل افاق وتطلعات المستقبل لتتمكن من إدارة استراتيجيات الإقراض وحسب المثلث الإقراضي المذكور في المخطط (3) .

2 - استراتيجية متحفظة : Conservative Strategic

تقوم بعض المصارف باتباع هذه الاستراتيجية والتي تعاني من خلل في مراكزها المالية ، وكذلك فانها تستخدم الادوات التقليدية في منحها القروض ولا تتحمل اية مخاطر RISKS وعادة ما تقوم هذه المصارف باقتناء أثر المصرف القائد أو المصارف الرائدة في العمليات التي حققت نجاحاً لتقوم بتقليدها.

3 - استراتيجية معتدلة: Modrate startegic

البعض من المصارف عندما تقوم باتباع هكذا استراتيجية فانها لا تقوم بمنح قروض تتضمن مخاطر عالية كما تقوم بالاستثمار المعتدل في الموجودات المتداولة .

ج- الهدف العام للمصرف :

إن المصارف ومن خلال أنشطتها تبغي تحقيق ثلاث أهداف اساسية هي تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروة (المالكين) وتوسيع الحصة السوقية للمصرف، وايضاً لتحقيق استقرار يخدم أهداف التنمية الاقتصادية للبلد بما يؤدي الى اعادة اعمار البنية التحتية لمؤسساته المختلفة لذلك لا بد من ان تقوم المصارف بتعبئة امكانياتها لتحقيق اهدافها المنشودة.

د- الحصة السوقية للمصرف :

كلما كان المصرف رائداً في السوق المصرفي ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته كلما كانت قابليته على الإقراض أكبر وامكانياته عالية على الاختراق والتغلغل في الأسواق من خلال الخدمة الجيدة وتقديم خدمات ومنتجات جيدة وحسب رغبة الزبائن مع العرض

ان المصارف الجديدة لا تجد أمامها سوى الزبون الجدي والحريص أي الذي يحتوي التعامل معه على درجة أقل من المخاطر، وعندها سيكون المصرف على استعداد للتعامل مع هذا الزبون , كما انه بإمكان المصارف ان تنمي او توسع حصتها السوقية اذا قامت بتلبية رغبات وحاجات المنطقة التي تعمل فيها وذلك عن طريق التنويع في تقديم القروض (زراعية- صناعية - خدمية- تأمين ... الخ).

هـ - الامكانيات المتاحة للمصرف :

إن المصارف كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزاهة كلما كان المصرف أقدر على منح قروض جديدة وجيدة ولديه المقدرة على تحمل مخاطرة أكبر وبالأخص اذا كانت لديه احتياطات كبيرة تم تكوينها خلال الفترات السابقة - سيما ان المصارف تتحمل تكاليف مصرفية وتكاليف تشغيلية اضافة الى التكاليف التأسيسية وعلى هذا الاساس فان المصارف مدعوة لان يكون استعدادها كبير من اجل منح قروض وتسهيلات تدّر عليها عائد تغطي هذه الكلف كما وتحقق ربحية مناسبة .

3) اما العنصر الاخير وهو الخاص بالقرض LOAN

هناك الكثير من العوامل التي تشكل محددات ومؤشرات لهذا العنصر وهي:

أ- مبلغ القرض :

تضع المصارف ضمن اهتماماتها التاكيد من كفاية مبلغ القرض للغرض الذي يرغب الزبون تمويله , وحتى لاتواجه المصارف بطلبات اقترض لاتستطيع تلبيتها, كما تواجه المصارف بعض المخاطر وبالأخص اذا كان حجم القرض كبير عن حد معين , لكن المصارف عالجت هذه الحالة من خلال مشاركة المصارف الاخرى في تمويل القرض الكبير وذلك لتوزيع المخاطر .

وعلى هذا الاساس فان المصارف مدعوة لان يكون لديها نظام استعلام مصرفي كفوء وتتوفر فيه معلومات مناسبة وبيانات دقيقة اي يكون لديه شفافية وافصاح عاليين من اجل اتخاذ القرار الائتماني بشكل دقيق وسليم .

ب- الغرض من القرض :

كان في السابق بان اي زبون بإمكانه ان يحصل على القرض الذي يطلبه بمجرد ان يقدم الطلب الخاص بالاقراض , لذلك ينبغي تغيير هذه النظرة لدى الزبائن من خلال قيام المصارف بمعرفتها الدقيقة على ما ينوي الزبون عمله بالمبالغ المقترضة وعليه ينبغي ان لا يكون هناك تعارض بين غرض القرض والسياسات المالية والنقدية التي ترغب الحكومة في تحقيقها , كما ينبغي ان يكون الغرض مشروعاً قانونياً ومتفقاً والغايات التي يقدم المصرف قروضاً من اجلها , وايضاً ينبغي تحديد المجال الذي سيستخدم فيه القرض والحكم على منح هذا القرض من عدمه .

ج- مصدر سداد القرض:

ينبغي معرفة مصدر السداد المباشر للقرض والذي يعتبر من المؤشرات المهمة , كما ان المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض واذا كان القرض في نهاية الدورة التجارية لذا ينبغي التأكد من قدرة الزبون على اتمام هذه الدورة بنجاح, اما اذا كان التسديد سيتم من الفائض النقدي المحقق من تشغيل اصل ثابت ممول من القرض , ففي هذه الحالة ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض وبدفعات دورية تتناسب وهذه الفوائض , اي كلما كان التسديد من مصادر النشاط للزبون كان افضل .

د- مدة القرض:

ان المصارف عادة تفضل القروض قصيرة الاجل ذات التصفية الذاتية وذلك بحكم تركيبة مواردها , وتكون مخاطرها اقل , وعوائدها اقل ايضاً لكن عندما يكون استحقاق القرض طويل او متوسط ستكون مخاطرها اعلى مع عوائد اعلى .

هـ - طريقة سداد القرض:

ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداده دفعة واحدة أم على عدة دفعات أو في نهاية المدة مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده خلال مدة أقل.

و- نوع القرض:

ان معرفة نوع القرض بالنسبة للمصرف وهل سيتناسب مع الغرض الذي تم من أجله منح القرض ؟ معرفة العقبات التي تحول دون سداده وهل أنه يتوافق مع سياسة المصرف المتبعة بالإقراض.

ان مفهوم التسويق الحديث للخدمة المصرفية يعني ان على ادارات المصارف ان تعي وتفهم حاجات الزبائن وان تقوم بتلبيتها وحل مشاكلهم وليس فرض حاجيات المصرف على زبائنها , لتكون ادارات المصارف هي الطبيب الذي يعالج حالة نقص السيولة Liquidity لدى الجهات التي تحتاجها اي الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز ,

وعلى هذا الاساس فان ادارات المصارف مدعوة ان ترسم استراتيجية واضحة وان لا تنتظر المقترضون او الزبائن حتى يقفوا امام ابواب مصارفهم لغرض الحصول على القرض وانما عليها ان تتصل بالزبائن الحاليين والمحتملين اما بصورة مباشرة او من خلال وسائل الاعلام المتاحة لديها لغرض تسويق خدماتها ومنتجاتها وان هذه السياسة ستؤدي بالضرورة الى تمسك الزبائن الحاليين بالمصرف وايضاً ستؤدي الى جذب زبائن جدد (محتملين) للتعامل مع المصارف وحسب الانشطة المتاحة لديها .

كما ينبغي على أدارات المصارف أن تقوم بتحديد أسعار الفائدة على القروض وذلك حسب درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء الإقراض وهذا ما يسمى بالمبادلة بين العائد والمخاطرة Return and Risk Trade off ، حيث انه كلما كان القرض ينطوي على مخاطر اعلى فيفضل استبعاده .

المبحث الثالث

أطار مفاهيمي عن القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على

الإلزامات المالية

القروض المتعثرة

أولاً : المفهوم

القروض المتعثرة هي (أخفاق العميل في سداد التزاماته قبل المصروف في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول أو كان بسبب ممانلة العميل أو أمور خارجة عن إرادته) أو هي (تلك القروض التي تتضمن في طبيعتها خسارة جزئية أو كلية للمؤسسات وتشمل تكلفة القروض المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها قيمة تلك القروض مضافاً إليها تكلفة تحصيلها وإدارتها، أو تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف ومصاريف ومعاملات المتابعة للائتمانات المتعثرة لذلك فأن السياسة الائتمانية الدقيقة والسليمة هي التي تقتضي ان تكون هذه القروض قابلة للتحصيل لتجنب الخسارة وهنا تلعب ادارة المؤسسات المالية والمصرفية وخبراتها وكفاءتها واجهزتها دوراً حيوياً في هذا المجال لذلك فان المخاطر التي ترد من الاقراض ومنح الائتمان او التسهيلات انها تتناسب عكسياً مع درجة التنوع سواء في الادوار والنشاط وعليه فأنه كلما زاد التنوع في الاقراض ومنح الائتمان عندها تقل المخاطر في عدم تقديمه البيانات اللازمة الى المصروف والمستندات المطلوبة .

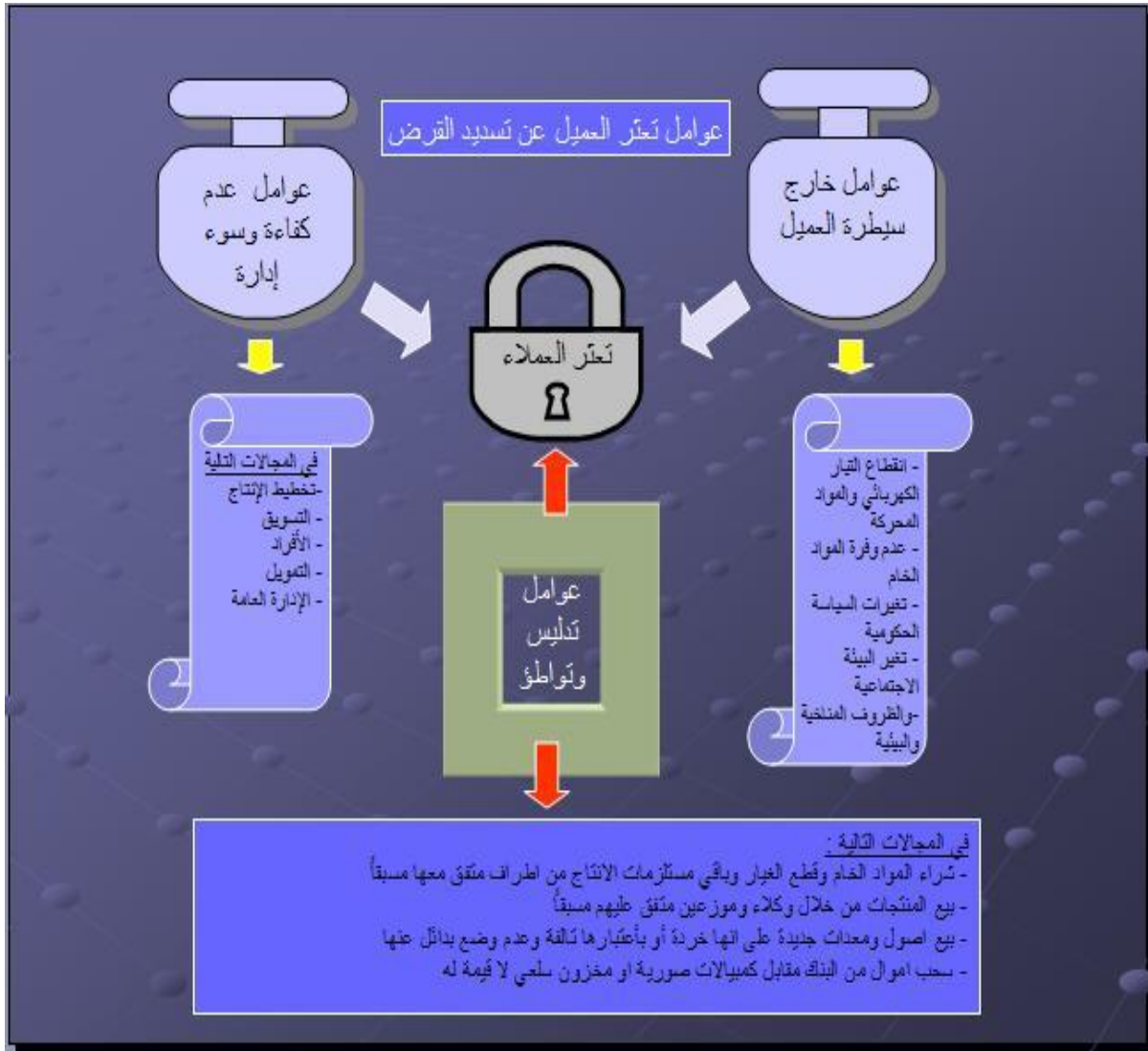
ثانياً : أسباب تعثر القروض

1. **الاسباب الداخلية :** وهي الاسباب التي تقع ضمن سيطرة العميل وتشمل :

أ- الإدارة : ان عدم تمتع ادارة العميل بالخبرة والكفاءة والامانة وعدم القدرة على التخطيط سواء لدى العميل نفسه او لدى العاملين لديه على المستويات الادارية المختلفة يعتبر من اهم اسباب التعثر (أو بعبارة أخرى عدم خبرة العميل الكافية في النشاط الذي يتم تمويله فيه من المصروف .

والكثير أعد الفشل أو أسباب التعثر أنما جاءت نتيجة سلبية من القرارات الخاطئة وتتطور آثارها السيئة تدريجياً داخل المؤسسة , علماً أن هناك اجماع لدى المهتمين على أن عدم كفاءة الادارة هو السبب وراء الفشل والتعثر وهذا ما جاء في دراسة لمؤسسة *Dun & Brad Street عن مسببات الفشل والأهمية النسبية لكل من هذه المسببات في الفشل المؤسسات ، تم الخروج بالنتائج الآتية :

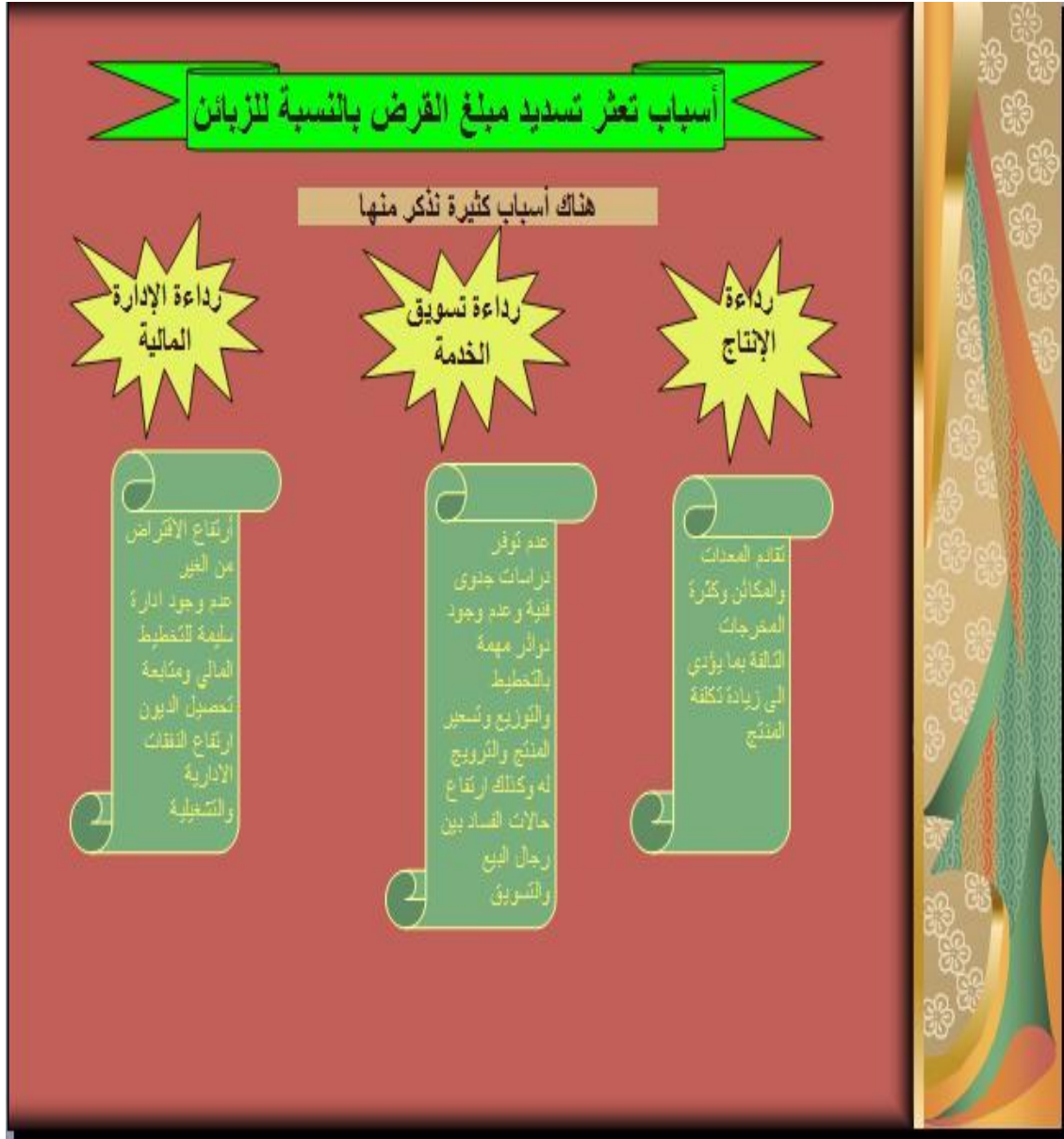
الاهمية النسبية في الفشل	السبب
2%	الاهمال
1,5%	التزوير
0,9%	كوارث
93,1%	عدم كفاية الادارة
2,5%	اخرى



شكل (4)

عوامل تعثر العميل عن سداد القرض

المصدر من اعداد الباحث



شكل (5)

اسباب تعثر تسديد مبلغ القرض بالنسبة للزبائن

المصدر من اعداد الباحث

ب- المنتج : من اسباب التعثر ايضاً جودة المنتج وعدم المحافظة على مواصفات مقبولة ومستقرة وسوء أدارته للتمويل الممنوح له , وعدم أمكانيته في تقدير الاسواق , وكذلك سوء وعدم كفاءة النظام المستخدم في المنشأة طالبة التمويل من الناحية القانونية ودالادارية , وعدم أمانة ونزاهة العميل وأستخدامه طرق غير مشروعة من أجل الحصول على أموال المصرف ثم قيامه بأعلان أفلاس المشروع بالاضافة الى عدم تمكن العميل من عرض منتجاته باسعار مقبولة من قبل المستهلك .

ج- التسويق : انعدام الخطة التسويقية المناسبة وعدم اهتمامه بطرق التوزيع وسياسة التسعير والدعاية يؤدي الى تراجع حجم مبيعات العميل وبالتالي الى تعثره (أو تقدير العميل الخاطئ للاسواق).

د- الرقابة : عدم توفر ادارة مالية كفوءة تساعد على الرقابة سواء ما يتعلق بالرقابة على المدينين او المخزون او الموجودات الثابتة او المصاريف التشغيلية , الامر الذي يؤدي الى الفوضى العامة وبالتالي الى التعثر .

هـ - الخلل في اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول او عدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع مواعيد سداد اقساط القرض (أي عدم إجراء الدراسات الكافية للعميل من ناحية شخصية وأهليته للتعاقد وقدرته على ادارة النشاط الممول والضمانات المقدمة بواسطته).

و- استخدام التسهيل في غير الغرض الذي منح من اجله (أي عدم التزام العميل بالشروط التي يضعها المصرف لاستخدام التمويل) .

ز- استخدام القروض قصيرة الاجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الاجل .

ح - غياب التصدير للمشروعات التي تقتض بالعملة الاجنبية .

2. أسباب خارجية :

وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية وكالاتي :

أ- الظروف الاقتصادية : يؤدي الركود الاقتصادي الى البطالة وضعف القوة الشرائية لدى المستهلكين وضعف الاسواق بشكل عام الامر الذي يؤدي الى انخفاض حجم مبيعات العميل وضعف قدرته على خدمة ديونه .

ب- الظروف السياسية : وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في المجال الصحي او البيئي او الضرائب او الكمارك , وكذلك اوضاع الحروب او عدم الاستقرار السياسي في المنطقة , وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي الى تعثره .

ج- الظروف الطبيعية : وتشمل الفيضانات والهزات الارضية والحرائق وغيرها من الكوارث .

د- الظروف التكنولوجية : واهمها ظهور سلع بديله متطورة تفقد العميل حصته من السوق .

3. اسباب تعود الى مسؤول الائتمان في المصرف :

أ- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية)

ب- ان يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ينبغي أن تحقق التوازن في الربح والمخاطر .

ج - الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات أي أن يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها .

د - عدم توثيق التسهيلات والضمانات حسب الاصول والسماح للعميل بأستعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال المستندات المطلوبة منه او قبل تنفيذ كافة الشروط والضمانات المعلق عليها سريان الموافقة .

هـ - السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة وعدم ربط الاستعمال مع حاجة العمل والجدول الزمني المعد لهذا الشأن .

و - عدم متابعة التسهيلات بعد منحها بشكل جيد .

ز - عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

الاجراءات المتبعة من أجل تخفيض والحد من القروض المتعثرة

أولاً : سلامة القرار الائتماني من خلال الاخذ بالهرم الاقراضي في المبحث الثالث

ينبغي ان يحرص المصرف على ما يلي :-

(1) ان يولي عناية خاصة لمراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من العميل للتأكد من المشروع

الممول لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه .

(2) الحد من التمويل الكامل للمشاريع والمحافظة على نسبة تمويل مقبولة .

(3) ان يلائم المصرف بين نوع التسهيلات المقترحة للعميل وبين الغاية التي منحت لها

من حيث طبيعة التسهيلات وجدول السداد والضمانات .

ثانياً : التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح من أجله

ويتم التأكد من أستعمال العميل للقرض في الغرض الممنوح من أجله بزيارة مسؤولي الائتمان

في المصرف والاطلاع على أوجه الصرف بالإضافة الى مراجعة البيانات المالية للعميل .

يمكن للعميل إذا طرأ له أي ظرف يستدعي تعديل الغاية من القرض أن يتقدم للمصرف بطلب

لتغيير الغاية وعلى المصرف دراسة الموضوع والتأكد من أن هذا التغيير لا يزيد من مخاطر

القرض .

ثالثاً : عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل

على المصرف أن لايتجاوز السقوف الممنوحة للعميل إلا لغرض طارئ ومؤقت ولمدة محدده

، والتجاوز في حساب العميل باستمرار هو في الحقيقة تمويل إضافي يمثل عبئاً على المشروع لم يكن

في الحساب ، ويجب أن يكون التجاوز إجراء مؤقت القصد منه توفير السيولة النقدية لحين ورود

إيرادات متوقعه للعميل . يجب على العميل أن لا يتهاون في تجاوز السقوف الممنوحة له وعليه

التنسيق مع مسؤول حسابات شركته قبل وقت مقبول لمسؤول الحساب دراسة الطلب والحصول على

الموافقات اللازمة له .

رابعاً : تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم مبررات مقنعة

لا يعني عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل انه لايجوز منح العميل أي تسهيلات

إضافية إذا توفرت المبررات المقنعة لذلك ويتوقف هذا التمويل على العوامل التالية :

1- الحاجة الفعلية للتمويل و مدى اثر التمويل الإضافي على إمكانيات القرض الأصلي والقرض الإضافي .

2- أحتساب مقدار الضمانات المتوفرة لدى المصرف مع ضمانات القرض الإجمالي ومتابعة نسبة إنجاز المشروع الممول .

والقاعدة العامة في التمويل الإضافي هي :

(كلما زادت فرص استرداد التمويل الإضافي وجزء من التمويل الأصلي كلما زادت مبررات منح التمويل الإضافي) .



شكل (6)

إجراءات المصرف للحد أو تخفيض القروض المتعثرة أو الديون المشكوك في تحصيلها

المصدر اعداد الباحث

خامساً : مراقبة حساب الزبون :

يمكن مراقبة حساب الزبون من خلال الوسائل التالية :

- 1) ربحية المشروع ومصادر الاسترداد
- 2) حركة حساب الزبون من حيث الإيداعات والسحوبات سواء في عدد الحركات أو مبالغها , و تحليل حركة الحساب مع المصرف خلال فترة التعامل السابقة ومدى التجاوز خلال فترة التعامل السابقة ومدى التجاوز للتسهيلات الممنوحة عن السقف الممنوح به وكذلك نسبة تحصيل الشيكات المقيدة في حساب الزبون ومدى نشاط حركة الايداع والسحب .
- 3) مقارنة حركة السحب والإيداع مع البيانات المالية للعميل أو الجدوى الاقتصادية للمشروع وقائمة التدفقات النقدية.
- 4) معرفة المستفيدين من الشيكات التي يسحبها العميل للتأكد من نوعية الجهات التي يتعامل معها العميل والتزام العميل بالغاية الممنوحة لأجلها التسهيلات.
- 5) عدم تركيز التمويل على زبون واحد او قلة من الزبائن او نوعية معينة من الضمانات ملاحظة ان تكون هناك فرق ما بين قيمة الضمانات وحجم التمويل .
- 6) الاستعلامات الحديثة عن الزبون من مركزية المخاطر في البنك المركزي ومن مؤسسات الاستعلام والمصارف التي يتعامل معها ومدى الانتظام بالتسديد إضافة الى الزيارات الميدانية الضرورية .

سادساً : مراقبة الوضع المالي للعميل :

أي تحليل المركز المالي للزبون وفقاً لما تعكسه القوائم المالية لمدة ثلاث سنوات على ان يتضمن ذلك مدى توازن الهيكل التمويلي للزبون ودراسة مؤشرات الربحية والتشغيل أو الشركة , وكذلك التدفقات النقدية الناتجة عن نشاط التشغيل ومدى كفاءتها إضافة الى مصادر التسديد الأخرى . وتعتبر هذه المراقبة من أهم واجبات مسؤول الحسابات ، وعليه مراقبة الوضع المالي للعميل بصفة عامة وكذلك مراقبة سلامة الوضع المالي للمشروع الممول من قبل المصرف .

سابعاً :متابعة الظروف الخاصة بالمقترض :

يجب على مسؤول الحساب متابعة الظروف الخاصة بالعميل مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يتعامل معها أو دخول منافسين جدد أو صدور أي قرارات حكومية تؤثر على أوضاع العميل .

ثامناً : مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة :

تمتد مهمة مسؤول الحساب إلى مراقبة الأوضاع الاقتصادية كالضرائب - والكمارك ومتابعة القرارات المؤثرة على قطاعات عملاءه مثل القرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير وأسعار السلع والرسوم الجمركية بالإضافة إلى مراقبة أسعار صرف العملات الأجنبية ولما لها من اثر على عملائه.

المبحث الرابع

المعالجة المصرفية للديون المتعثرة

يعتمد المصرف على معايير محددة للحكم على دين ما بأنه قد أصبح متعثراً، ثم يبدأ باتخاذ إجراءات محددة لمعالجة تلك الديون قبل تحويلها إلى الدائرة القانونية لاتخاذ أي إجراءات قانونية بشأنها ويمر الدين المتعثر بعدة مراحل وهي :

أولاً : الاسباب التي تجعل القروض متعثرة : وهي تظهر من جمود الحساب وعدم تحريكه لفترة إذا

كان الحساب جاري مدين أو بعدم تسديد السندات أو الكمبيالات المستحقة في مواعيد استحقاقها

قد تختلف المعايير والأسس التي يستند إليها البنك في تقديره لخطورة الدين من بنك إلى آخر ، ومن أهم ما تستند إليه المصارف في تقدير الخطورة وبالتالي الحكم على تعثر الدين أم لا ما يلي :

(1) ضعف المركز المالي للزبون نتيجة خسائر تعرض لها ، تبين أن هناك نقص في الملاءة أي أن الموجودات المتاحة لديه لا تكفي لتغطية التزاماته أو مضي مدة على كشف الحساب تحت الطلب سداه .

(2) ضعف أو نقص في الحالة المادية للزبون نتيجة أضرار فادحة تعرض لها بسبب الظروف الظاهرة أو عدم قياده بأستخدام ستراتيجية خاصة بأنشطة مختلفة . أو الزبون أو أفلاسه أو هروبه الى خارج البلد

(3) عدم تجديد التسهيلات في موعدها أو بعده بفترة معقولة .

(4) عدم استجابة العميل لطلبات المصرف المتكررة بشأن موافاته بالبيانات والمستندات اللازمة لمراقبة الحساب .

(5) عدم توفر السيولة الكافية وعدم توفر التمويل المناسب ، وهذا بالنتيجة يؤدي الى تدور الوضع المالي للزبون قبل أن يتمكن المصرف في أسترداد دينه .

(6) توقف حركة الحساب باستثناء قيود الفوائد والعمولات لفترة معينة .

(7) عدم توفر الرغبة في سداد القرض والفائدة من قبل الزبون نتيجة سوء النية أو عدم سداد الدين رغم أستحقاقه منذ فترة طويلة (3 اشهر) مع عدم وجود مبرر للتأخير .

(8) مصادرة قيمة خطابات الضمان التي أصدرها المصرف وكذلك انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأميناً لسداد الدين .

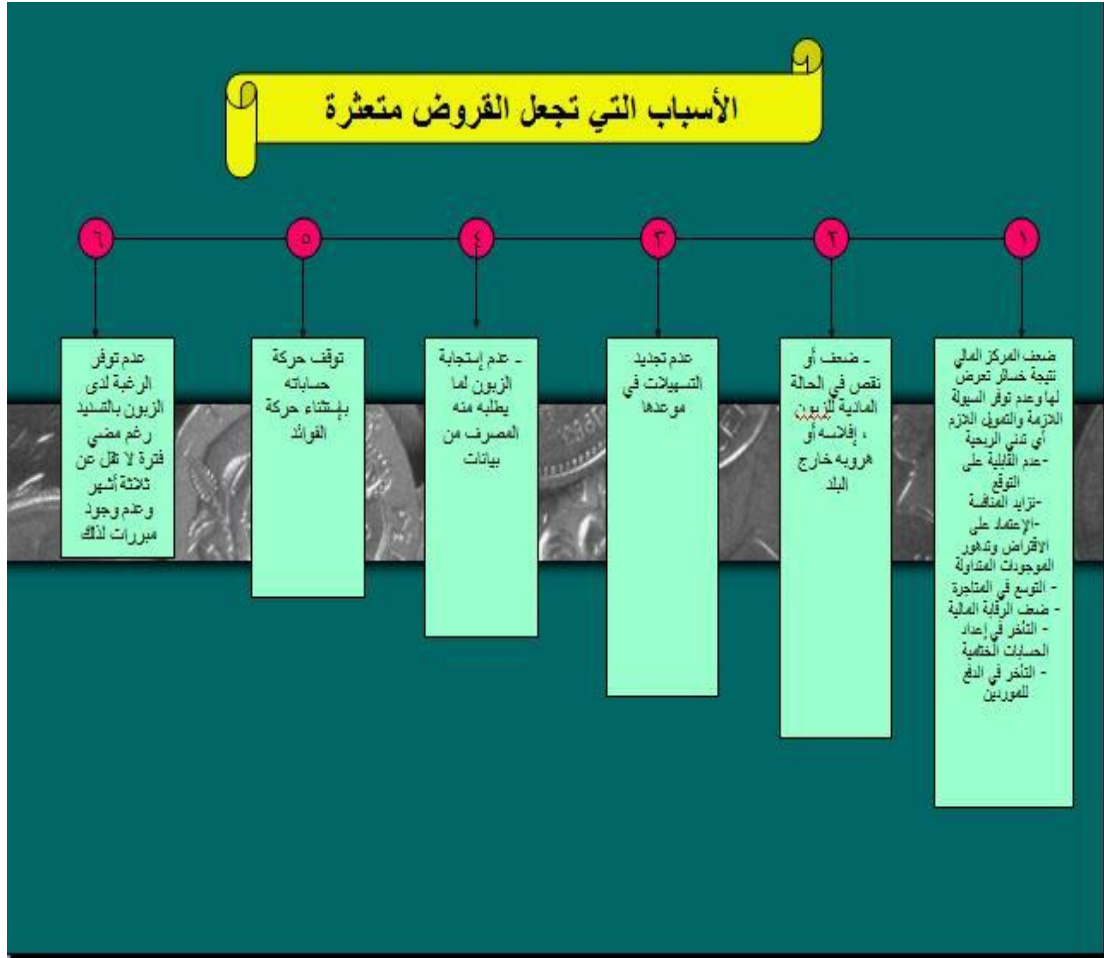
(9) يقوم الزبون بالتظاهر (اعلان أفلاسه الأحتيالي) وذلك لغرض المماطلة بعدم التسديد أو تأخير التسديد .

(10) يقوم الزبون بالاعلان عن عدم ملاءته وتقديم دفاتره للمحاكم لاشهر أفلاسه

(11) وضع الشركة تحت التصفية أو تعديل الشكل القانوني للشركة بما يؤثر على

ضمانات المصرف ، كان يتم تغييره من شركة تضامن الى شركة ذات مسؤولية محده

وكذلك الخلل الإداري في نشاط العميل كظهور أختلاسات وعمليات أحتيال أو غش أو تدليس في الشركة تؤثر على سير نشاطها وأيراداتها المستقبلية .
وعلى هذا الأساس فأن جمود الحساب وعدم الدفع يعرض المصرف الى خسائر قد تكون كبيرة وقد تؤدي أحياناً الى زعزعة وضعه المالي ، ولهذا فأن معالجة أمر القروض المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها يتعدى في أهميته عملية الاقتراض :
وعند تولد القناعة لدى المصرف بأن الدين أصبح متعثراً فأنه يجب تصنيفه ضمن الديون المتعثرة .



شكل (7)

المصدر من اعداد الباحث الاسباب التي تجعل القروض متعثرة

ثانياً : مرحلة معرفة أسباب تعثر الدين

يجب أن تشترك جميع المستويات الإدارية التي تتولى الإشراف على الفرع وربما المدير التنفيذي للمصرف في تقدير الاسباب ودرجة الخطورة , حتى يكون قرار المصرف في اعتبار الدين متعثراً في محله .

قد يتأخر مدراء الفروع في تبليغ الإدارة عن قرض متعثر إعتقاداً منه أن الامور سوف تستقيم بعد وقت قصير أو خوفاً من الإحراج مع الإدارة , وبسبب غروره لانه هو الذي أوصى بمنح

القرض أعتقاداً منه أن سبب التعثر خارجي ولا أثر له على الزبون ، أو الخوف من الإجراءات الإدارية ضده وكذلك الخوف من ردود فعل المجتمع ، أو المساهمين بالمصرف .
إن التأجيل هو العدو الأول لإدارة القروض المتعثرة لأنها إذا عولجت مبكراً يمكن التغلب عليها ومساعدة العميل على العودة بالوضع إلى طبيعته .

المبحث الخامس

الجانب التطبيقي

من خلال دراسة وتحليل التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصارف العراقية تبين :-

1- تشير تطبيقات اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان , أن هناك تسعة عشر مصرفاً قد وضعت تخصيصات لمواجهة الديون المتأخرة التسديد , بلغت أفضلها لدى مصرف البصرة التي غطت نسبة 650% من الديون المتأخرة التسديد , مقابل 256% لدى مصرف الوركاء , 140% لدى مصرف الاستثمار , 104% لدى مصرف الشرق الاوسط العراقي , في حين لم تضع سبعة مصارف خاصة الا بنسبة لم تتجاوز لدى أفضلها 66% من إجمالي الديون وبعضها غطى نسبة 12% فقط من الديون مما يتطلب تعزيز هذه الاحتياطات لمواجهة مخاطر الائتمان الرديء .

2- أعلى نسبة ديون متأخرة عام 2006 كانت لدى مصرف بغداد بحدود 30% ويبلغ حجمها 20,105 مليار دينار من إجمالي مبالغ الديون المتأخرة والبالغة للمصارف عينة البحث 66,811 مليار دينار (المصارف الاهلية فقط دون الحكومية) وإجمالي مخصص لها 39,661 مليار دينار , ويليه مصرف ايلاف الاسلامي نسبة ديونه الى إجمالي الديون كانت بحدود 13,9% حيث بلغ حجم ديونه 9,323 مليار دينار .

أما في عام 2008 فقد بلغت إجمالي الديون المتأخرة التسديد للمصارف الاهلية 132,522 مليار دينار أعلى نسبة ديون متأخرة لمصرف بغداد وحيث بلغت حجم ديونه الى 26,017 مليار دينار ونسبته 19,6% ويليه مصرف الائتمان العراقي بلغت حجم ديونه الى 18,031 ونسبتها 13,6% .

وهذا أن دل على شيء فأنما يدل على بعض السياسات الخاطئة في عدم أخذ الضمانات الكافية ولعدم التزام المصارف بالآخذ بالمثلت الاقراضي المذكور سابقاً والجدول اللاحق يبين حجم الديون المتعثرة في المصارف الخاصة لثلاث سنوات .

3- بالنظر لارتباط الائتمان والودائع بمعدلات أسعار الفائدة فقد بلغ متوسط الفجوة بين الفائدة الممنوحة على الائتمان , والفائدة المستوفاة على الودائع (8) نقاط , مما يعكس ضعف صلاحية الجهاز المصرفي الحكومي والخاص , مما يتطلب تطويره وتقويته مالياً .

4- يعود سبب انخفاض نسبة مساهمة المصارف العراقية الخاصة في تقديم الائتمان التعهدي المتمثل بالاعتمادات المستندية , وخطابات الضمان الى :-

أ- محدودية رؤوس أموالها .

ب- ضعف علاقاتها الخارجية .

ج- عدم توفر وسائل اتصال حديثة لدى بعضها مثل (السويفت)

مما يتطلب تجاوز ذلك في ضوء توجيهات البنك المركزي العراقي المبلغة اليها .

- 5- أن المصارف الخاصة لا زالت متحفظة في منح الائتمان وان هذا التحفظ انعكس على معدلات سيولتها التي بلغ متوسطها بحدود 60% ويزيد هذا بنسبة الضعف على النسبة المعيارية والبالغة 30% .
- 6- هناك تركيزات ائتمانية لدى المصارف الخاصة تفوق النسبة المحددة في أحكام المادة (30) من قانون المصارف والبالغة أربعة أضعاف رأس المال .
- 7- بلغ رصيد الائتمان التعهدي لدى المصارف الحكومية (17,275) مليار دينار ويمثل نسبة 93% من إجمالي الائتمان المقدم حتى نهاية 2007 وتركز معظمه لدى مصرف الرافدين حيث بلغ (17,254) مليار دينار وشكل نسبة 99,8% من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية , علماً بأن غالبيتها تمثل ديون موروثة من قبل عام 2003 .

ت	اسم المصرف	الديون المتأخرة التسديد لغاية 2006/12/31	المخصص المحتسب عليها (مليون دينار)	ديون متأخرة التسديد لغاية 2007/12/31	ديون متأخرة التسديد لغاية 2008/12/31

26.017	29.525	2.503	20.105	مصرف بغداد	1
8.545	7.869	752	5.409	المصرف التجاري العراقي	2
5.701	4.189	3.241	3.144	مصرف الشرق الاوسط	3
11.913	5.718	2.833	2.022	مصرف الاستثمار العراقي	4
18.031	11.451	6.433	6.864	مصرف الائتمان العراقي	5
2.034	3.376	933	6.044	مصرف دار السلام	6
5.750	5.654	3.468	533	مصرف البصرة الدولي	7
15.750	6.134	8.669	3.374	مصرف الوركاء للاستثمار	8
2.153	1.710	1.171	564	مصرف سومر التجاري	9
1.511	—	860	—	مصرف بابل التجاري	10
4.198	2.162	1.518	2.289	مصرف الخليج التجاري	11
3.671	2.921	2.857	2.707	المصرف المتحد للاستثمار	12
6.054	1.305	244	451	مصرف الاقتصاد للاستثمار	13
1.274	1.730	1.011	977	المصرف الاهلي العراقي	14
1.982	2.035	634	2.282	المصرف العراقي الاسلامي	15
1.141	877.387	915	373	مصرف الموصل للاستثمار	16
92	31	39	39	مصرف الاتحاد العراقي	17
14.784	10.695	1.063	9.323	مصرف البركة (ايلاف)	18
1.862	1.043	517	311	مصرف الشمال	19
—	—	—	—	مصرف اشور الدولي	20
59	—	—	—	مصرف كردستان الدولي	21
—	—	—	—	مصرف المنصور للاستثمار	22
—	—	—	—	مصرف البلاد الاسلامي	23
—	—	—	—	مصرف دجلة والفرات	24
—	—	—	—	مصرف التعاون الاقليمي	25
—	10.327	—	—	مصرف عبر العراق	26
—	—	—	—	المصرف الوطني الاسلامي	27
—	—	—	—	مصرف بيبيلوس	28
—	—	—	—	مصرف ملي ايران	29
—	—	—	—	مصرف الهدى	30
—	—	—	—	مصرف زرات	31
—	—	—	—	مصرف المؤسسة العربية	32

الجدول بالديون المتأخرة التسديد والمخصص المحتسب عليها لدى المصارف الاهلية

المصدر المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
أما المصارف تسلسل 20 – 33 فهي حديثة التأسيس وحديثة مباشرة العمل كما في 2008/12/31 .

التوصيات

أن إدارات المصارف عليها أن تقوم ببعض الإجراءات لغرض مواجهة ومعالجة حالات التعثر أو الفشل وكيفية درء أو تجاوز مخاطر الازمات المالية , حيث ينبغي عليها أن تقوم بصياغة ورسم استراتيجيات خاصة بها من أجل معالجة القروض المتعثرة لديها سيما إذا علمنا أن أسباب الازمات التي حدثت تعود إلى انفلات وعدم احترام الجهاز المصرفي للسياسات الدولية المتعارف عليها أي عدم الانضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم في إدارة الربحية والسيولة وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال وكذلك في التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية المعتادة من خلال التخلص من القروض المشكوك في تحصيلها عن طريق نقلها من ميزانيات المصارف وتحويلها إلى سندات ثم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية وعند عدم التسديد تبدأ مشكلة نقص السيولة وإلى ارتفاع تكاليف التمويل والحصول على السيولة المطلوبة علماً أن الازمة المالية الأخيرة وحسب مصادر أمريكية وعالمية أنها التهمت حتى نهاية عام 2008 بحدود 23 تريليون دولار من الثروات الموظفة في سوق المال العالمية التي انخفضت قيمتها السوقية من 52 تريليون دولار في تموز 2007 إلى 28 تريليون دولار نهاية 2008 وهذا مما شكل خللاً في النظام المالي والمصرفي عموماً , حيث بدأت بأزمة مصرفية (أزمة الرهن العقاري) وأصبحت أزمة اقتصادية

لذلك ينبغي على إدارات المصارف أن تصوغ وترسم إستراتيجيات خاصة بها من أجل معالجة القروض المتعثرة لديها كما يلي :-

- (1) أن توفر للمصرف بيئة مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن التعثر لهذه القروض مع احتساب تكاليف تحصيلها وأدائها أي أتباع الأسس السليمة في العمل المصرفي والابتعاد عن المضاربات والمغامرات مع تشديد مراقبة البنوك المركزية من خلال اعتمادها على سياسات أكثر حزمًا وصرامة فيما يتصل بإدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال والابتعاد عن المغامرات والمقامرة وبيع الديون.
- (2) عند منح الائتمان والإقراض ينبغي الالتزام بالمثلث الإقراضي المذكور لغرض الاستجابة العقلانية لطلبات الإقراض أو الزيادة في الإقراض من قبل المؤسسات الصناعية بالدرجة الأولى ضماناً لاستمرار هذه المؤسسات ومساعدتها على تجاوز الازمة وكذلك تجنب النظرة قصيرة الأجل في التعامل مع احتياجات العملاء .
- (3) أن يقوم المصرف بتخصيص رأس مال المصرف حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها الدوائر المعنية والأقسام التابعة لها (وحسب اللوائح الإرشادية الصادرة من البنوك المركزية) .
- (4) أن يقوم مجلس الإدارة بتقليص النفقات إلى أدنى حد ممكن والعمل الجاد والكفوء على تعزيز الثقة بسلامة المركز المالي ورسم استراتيجيات لاستثمار الأموال من أجل

- توظيفها داخل البلد وليس خارجه لغرض أستثمار هذه الاموال في البنى التحتية ومشروعات الطاقة والاستخراج بدلاً من الاعتماد على الخبرات الاجنبية .
- (5) أن يتأكد من أن المصرف يقوم بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن زبائنه في مختلف أنحاء البلد من أجل تسهيل عملية تقييم ملاءة الزبائن من قبل وكالات التقييم .
- (6) أن يقوم المصرف بتبني نظام للانداز المبكر عن أية حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين في التسديد وإعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة المصرف أول بأول وعدم التأخر في تزويد هذه المعلومات .
- (7) أن يقوم المصرف بإعداد كوادر خاصة وتحديث وتطوير الانظمة الداخلية ليتمكنوا من دراسة المراكز المالية للزبائن طالبي القروض ومتابعة أنشطتهم لمعرفة أن القرض الممنوح يستعمل في الاغراض المطلوبة .
- (8) أن تقوم البنوك المركزية بمتابعة دوائر مراقبة الصيرفة وذلك من خلال تزويدهم بالدوريات والنشرات الخاصة بتحديث المعلومات عن الزبائن على اعتبار أن أهم تحدي يواجه المصارف هو في تقييم ملاءة الزبائن , وكذلك أن تكون هناك ستراتيجمات خاصة للمصرف بتجنب منح الائتمان أو إقراض الزبائن ذوي المخاطر العالية والالتزام باللوائح الارشادية الصادرة والاعتماد على المعايير الصادرة من اتفاقية بازل 2 .
- (9) الاخذ بمصفوفة السيولة الربحية وبما يحصل للمصارف لغرض الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة اي سحبات غير عادية وان يقوم بمراقبة الموجودات بدقة وتحديد الديون الغير مسددة او المشكوك فيها وتكوين الاحتياطي لمواجهة الخسارة المتوقعة حتى لو ادى ذلك الى ظهور خسارات في نتائجها المالية .
- (10) الحد من توزيع الارباح مع احتجاز كمية من الارباح وعدم توزيعها لغرض عدم اللجوء الى الاقتراض وانما يوسع الأنشطة من خلال التمويل الذاتي .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

- 1- محمد سويلم , ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية - القاهرة - دار الطباعة الحديثة 1987 .
- 2- الشمري - صادق راشد , ادارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية - مطبعة دار صفاء , عمان الاردن .
- 3- حياة شحاتة , مخاطر الائتمان في البنوك التجارية - القاهرة - المكتبة الانجلو مصرية 1990 .
- 4- النجفي - حسن توفيق , معجم المصطلحات التجارية والمصرفية - دار افاق عربية - بغداد 1980 .
- 5- الشماع - دكتور خليل محمد حسن , ادارة المصارف - مطبعة الزهراء , بغداد 1972 .
- 6- عقل - مفلح , وجهات نظر مصرفية طبع بدعم من البنك العربي - عمان الاردن 2000 .
- 7- هندي - منير ابراهيم - الادارة المالية - مدخل تحليلي معاصر - المكتب العربي الحديث - الاسكندرية 2004 .
- 8- العريضي - عدنان - , الوسيط في ادارة المصارف - ط1 - بيروت لبنان 1988 .
- 9- الهمشري - مصطفى عبد الله - الأعمال المصرفية والأسلام
- 10- السيسي , صلاح الدين حسن - دراسات الجدوى وتقويم المشروعات بين النظرية والتطبيق
- 11- سليمان , عبد العزيز عبد الرحيم , التمويل والادارة المالية - الخرطوم 2004
- 12- الخضيري - دكتور محسن احمد - الائتمان المصرفي - القاهرة .
- 13- Rose , peters – Bank Management & Financial services – 6th.ed , Mcgraw – hill co . 2005 u.s.a .

ثانياً : الدوريات ومصادر خاصة

- 1- مجلة اتحاد المصارف العربية - اصدارات عام 2007 - بيروت .
- 2- عبد النبي - وليد عيدي , محاضرة الديون المشكوك في تحصيلها وسبل معالجتها محاضرة القيت في رابطة المصارف العراقية في كانون الثاني 2009 .
- 3- التقارير السنوية للمصارف العراقية الحكومية والاهلية للفترة من 1990 - 2007 .
- 4- رسالة ماجستير غير منشورة- البنية التحتية المصرفية - للباحث .